

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨١٨٢

الأربعاء، ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٨ الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد العتيبي	(الكويت)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إينتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد جانغ ديانبين
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد تانو – بوتشوي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كلي
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تاشكو

جدول الأعمال

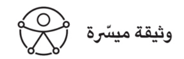
الحالة في غينيا – بيساو

اتقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2018/110).

1804193 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في غينيا – بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2018/110).

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي غينيا – بيساو وتوغو للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة من ٣٩ النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين للمشاركة في هذه الجلسة: السيد موديبو توري، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، ومعالي السيد ماورو فييرا، الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام.

وينضم السيد توري إلى هذه الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من بيساو.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/110 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو.

وأعطي الكلمة الآن للسيد توري.

السيد توري (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لعرض تقرير الأمين العام (S/2018/110) عن الحالة في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو. وبما أن التقرير يحتوى على شرح مفصل لآخر الأحداث في غينيا – بيساو، ستركز مداخلتي على موافاة المجلس بآخر التطورات السياسية منذ إصداره، فضلا عن تحليل التحديات الراهنة وتقديم مقترحات بشأن سبل المضي قدما.

وتقدم هذه الإحاطة على خلفية التطورات السريعة التي تشهدها الحالة السياسية في غينيا – بيساو. وقد حدثت سلسلة من الأحداث الرئيسية خلال الأسابيع العديدة الماضية وخلفت وراءها تداعيات ملحوظة. وعلى الصعيد القطري، أقال الرئيس خوسيه ماريو فاز رئيس الوزراء السابق أومارو سيسوكو إمبالو وعيّن خلفا له السيد أرتور دا سيلفا. كما عقد الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي مؤتمره الحزبي أخيرا على الرغم من محاولات عرقلته من جانب السلطات الوطنية، وأعاد انتخاب السيد دومينغوس سيمويس بيريرا قائدا له.

وعلى الصعيد الإقليمي، فرضت هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ٤ شباط/فبراير، عملا بقرارها المتخذ في ٢٧ كانون الثاني/يناير جزاءات محددة الهدف على ١٩ من الأفراد الذين يعتقد أنهم يعرقلون تنفيذ اتفاق كوناكري. ويخضع أولئك الأشخاص وأفراد أسرهم لحظر السفر وتجميد الأصول، وعُلقت أنشطتهم أيضا في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وطلبت هيئة الجماعة أيضا إلى الاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والشركاء الآخرين دعم وتيسير إنفاذ الجزاءات.

ومنذ فرضها اتسم رد فعل أصحاب المصلحة الوطنيين بالتباين. ففي حين وصف الأفراد الذين فُرضت عليهم الجزاءات هذه بأنها جائرة وتفتقر إلى الأسانيد، رأى مؤيدوها أنها تعدُّ تدبيرا ضروريا لحماية المسار الديمقراطي في البلد. وفي الوقت

نفسه، جاءت ردود الفعل الوطنية على تعيين السيد أرتور دا سيلفا رئيسا جديدا للوزراء متسقة بوجه عام. ففي ٣١ كانون الثاني/يناير، أصدر الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي بيانا شجب فيه تعيين السيد دا سيلفا ووصفه بعدم الاتساق مع اتفاق كوناكري. وفي الأسبوع الماضي، أصدر حزب التجديد الاجتماعي، وهو ثاني أكبر حزب في البرلمان ومجموعة الـ ١٥ عضوا البرلمانيين المنشقين من الحزب الأفريقي بيانات عامة أيضا أكدت فيها أنها لن تشارك إلا في حكومة يشكّلها رئيس وزراء متفق عليه، في امتثال صارم لاتفاق كوناكري. ولم تثمر حتى الآن الجهود التي بذلها رئيس الوزراء في التشاور مع الأحزاب السياسية الممثلة في الجمعية الوطنية لتشكيل حكومة شاملة للجميع.

وتحت قيادتي، ما تزال المجموعة الخماسية للشركاء الإقليميين والدوليين المؤلفة من ممثلي الاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي تواصل تنسيق الجهود واغتنام الفرص المواتية لتهيئة بيئة مستقرة ومناسبة للحوار بين القادة السياسيين. وتمكنتُ حتى الآن هذا العام من عقد ثلاثة اجتماعات للمجموعة، ووجهت جهودي، فضلا عن جهود الشركاء الآخرين، إلى إشراك السلطات الوطنية والجهات السياسية الرئيسية في غينيا – بيساو في نزع فتيل التوترات المتصاعدة وتشجيع الحوار السياسي بغرض التخفيف من حدة المأزق السياسي والدعوة إلى حماية واحترام الحقوق الإنسانية لمواطني غينيا – بيساو، وحث جميع أصحاب المصلحة على مواصلة تظلماتهم عبر الوسائل القانونية والدستورية.

وعلاوة على ذلك، لا يزال المكتب يواصل، تحت توجيهي، القيام بدور محوري في دعم وتيسير جهود الوساطة الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بواسطة وسائل شتى من بينها إشراك أصحاب المصلحة في غينيا – بيساو في مؤتمر القمة الذي تعقده الجماعة في أبوجا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وتوفير الدعم الفني واللوجستي للوفود الرفيعة المستوى للجماعة أثناء بعثاتها إلى بيساو، وتوعية الزعماء الإقليميين بانتظام بشأن التطورات السياسية الجارية في البلد، مع حثهم على استخدام نفوذهم على الأطراف الرئيسية بغية التوصل إلى حلول توفيقية.

وأدى عدم وجود حكومة مستقرة لأكثر من ثلاث سنوات إلى الحد من قدرة المكتب على تنفيذ بعض المهام المنوطة به بصورة فعالة ومستدامة. وعملتُ على نحو ما أوصت به بعثة الاستعراض الاستراتيجي بقيادة إدارة الشؤون السياسية في عام ٢٠١٦ وأقره المجلس في العام الماضي، على تبسيط تكوين قيادة المكتب بغرض زيادة تحسين التكامل مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين الآخرين، علاوة على تعزيز القدرات السياسية للبعثة، الأمر الذي مكّنني من استخدام مساعيّ الحميدة بطريقة أكثر فعالية على الصعيد الوطني. وساعدت هذه التغييرات أيضا منظومة الأمم المتحدة في غينيا – بيساو بأسرها في تقديم دعم بناء السلام إلى السلطات الوطنية والمجتمع المدني، بما في ذلك النساء والشباب بصورة أكثر تركيزا وتكاملا .

وفي هذا الصدد، فإن الدعم المقدم من صندوق بناء السلام حاسم الأهمية. وفي المستقبل، سيحتاج مكتب الأمم المتحدة المتكامل إلى أن يركّز طاقاته على دعم القادة الوطنيين في جهودهم الرامية إلى تعيين رئيس وزراء مقبول، وإنشاء حكومة جامعة، وتنظيم وإجراء الانتخابات في حينها، وتنفيذ الإصلاحات ذات الأولوية المحددة في اتفاق كوناكري وخريطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وإلى حين اكتمال الدورة الانتخابية في عام ٢٠١٩، تظلّ غينيا – بيساو أكثر من أي وقت مضى بلداً يتطلب وجودا مُكرسا للأمم المتحدة للحيلولة دون مزيد من التدهور في الحالة السياسية والأمنية على الصعيد الوطني وتفادي أي آثار سلبية

في المنطقة دون الإقليمية. وفي هذا السياق، ستظلّ المساعي الحميدة وأدوار التيسير السياسي والمناصرة والوساطة التي أقوم بها، إلى جانب جهودي الرامية إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وفي تقديم دعم متكامل لبناء السلام، أموراً بالغة الأهمية.

وكما أشار الأمين العام في تقريره، فإن من الأهمية بمكان أن تظلّ الأمم المتحدة منخرطة في جهود بناء السلام في ذلك البلد مع تقديم الدعم لمشاركة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في حل الأزمة السياسية لمدة سنة واحدة أخرى على الأقل. وقد أعرب الأمين العام عن اعتزامه الإذن بإجراء تقييم للبعثة الحالية في نهاية تلك الفترة وتقديم الخيارات المتعلقة بإمكانية إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في ذلك البلد إلى مجلس الأمن. ويحدوني الأمل في أن ينظر المجلس بصورة إيجابية في هذه التوصية.

إن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، من خلال بيانه الصادر في ١٣ شباط/فبراير، قد أيّد تماماً التدابير التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ٤ شباط/فبراير، بما في ذلك فرض جزاءات على من يعرقلون العملية السياسية. كما طلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي التنسيق مع الجماعة الاقتصادية لضمان التنفيذ الفعال لهذه التدابير. وعلاوة على ذلك، فقد طلب تأييد مجلس الأمن لبيان مجلس السلم والأمن الذي أيّد قرار الجماعة الاقتصادية. وفي هذا المنعطف الحاسم، سيكون من المهم أن يواصل مجلس الأمن التأكيد على أهمية اتفاق كوناكري وأن يكرر دعمه الكامل لجهود الوساطة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والتدابير التي اتخذتها ضد الجهات السياسية المعنية التي ترى أنها تعرقل حل الأزمة السياسية. وأود أن ألتمس دعم المجلس في التأكيد على أهمية التعجيل بتنظيم وإجراء الانتخابات التشريعية في غضون الإطار الزمني الذي ينص عليه الدستور.

وأخيراً، فإن وجود بعثة الجماعة الاقتصادية في غينيا – بيساو كان عاملاً من عوامل الاستقرار في البلد طوال العام الماضي. ولذلك، أود أن أدعو أعضاء المجلس والجهات المانحة الدولية إلى دعم استمرار وجود بعثة الجماعة حتى إجراء انتخابات رئاسية في عام ٢٠١٩، بما في ذلك عن طريق الدعوة إلى تجديد ولايتها وتوفير الدعم المالي اللازم للحفاظ على انتشارها.

وأود أن أعرب عن امتناني للمجلس لاهتمامه المتواصل بتعزيز السلام والاستقرار في غينيا – بيساو. وأود أيضاً أن أشيد بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ورئيسها الحالي، السيد فوري غناسينغبي رئيس توغو، ووسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لدى غينيا – بيساو، السيد ألفا كوندي رئيس غينيا، لما يبذلانه من جهود لا تكلّ في الوساطة.

وأخيراً، أود أن أعرب عن تقديري لجميع الشركاء متعددي الأطراف والثنائيين، ولا سيما الاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي، على التزامهم بتعزيز السلام والازدهار في غينيا – بيساو. وبعد عدة سنوات من الاستثمار الطويل الأجل في الاستقرار في غينيا – بيساو، حان الوقت لتوحيد الجهود وجني ثمار جهودنا المتضافرة. ومن المهم للغاية أن نرافق هذه العملية حتى اكتمالها.

الرئيس: أشكر السيد توري على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد فييرا.

السيد فييرا (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي إلى مخاطبة مجلس الأمن بصفتي رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام.

منذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها إلى مجلس الأمن في ٢٤ آب/أغسطس من العام الماضي (انظر S/PV.8031)، حدثت عدة تطورات هامة في البلد. فالحالة في غينيا – بيساو تتطور سريعاً، ولجنة بناء السلام تتابعها عن كثب.

وخلال مؤتمر القمة الأخير للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي عقد في أبوجا في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، حدد رؤساء الدول والحكومات مهلة مدتها ٣٠ يوماً للجهات الفاعلة السياسية في غينيا – بيساو لتنفيذ اتفاق كوناكري. ونوقشت الحالة مرة أخرى خلال مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المعقود في أديس أبابا في ٢٧ كانون الثاني/يناير، في سياق دورته العادية الثلاثين.

وبعد ١٥ شهراً من ترؤسه للحكومة، قدّم رئيس الوزراء عمر سيسوكو إمبالو استقالته إلى الرئيس جوزيه ماريو فاز، الذي قبلها في ١٦ كانون الثاني/يناير. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، تولّى أرتور دا سيلفا المنصب بصفته رئيس الوزراء الجديد. وقاد وزير خارجية توغو، روبرت دوسي، بعثتين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في بيساو خلال هذا العام. وفي الأول من شباط/فبراير، أصدرت الجماعة الاقتصادية بياناً ختامياً يعلن أن ترشيح رئيس وزراء بتوافق الآراء، على النحو الذي يحدده اتفاق كوناكري، لم يحدث وأن لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ستبدأ تطبيق جزاءات على أولئك الذين يضعون عقبات أمام التوصل إلى حل سياسي. وفي ٤ شباط/فبراير، أصدرت الجماعة الاقتصادية قراراً يتضمن قائمة بأسماء ١٩ شخصا سيخضعون للجزاءات، التي تشمل الاستبعاد من أنشطة الجماعة وحظر السفر وتجميد أصول الأشخاص الخاضعين للجزاءات وأصول أسرهم.

وتشارك تشكيلة غينيا – بيساو بنشاط في متابعة الحالة في غينيا – بيساو وفي تقديم الدعم للبلد من خلال مبادرات مختلفة. وأنا أيضاً على اتصال دائم مع السفير البرازيلي في بيساو، الذي يقيم علاقات ممتازة مع السلطات الوطنية والجهات الفاعلة السياسية وممثلي الأمم المتحدة. وأود أن أذكّر أعضاء المجلس بأن البرازيل كانت من أوائل البلدان التي اعترفت بغينيا – بيساو في عام ١٩٧٤. وفي السنة نفسها، فتحنا سفارة في بيساو.

وفي عام ٢٠١٧، قمت بتنظيم إفطار عمل مع أعضاء لجنة بناء السلام وأربعة اجتماعات على مستوى السفراء لتشكيلة غينيا – بيساو. وأصدرنا ثلاثة بيانات صحفية في العام الماضي بشأن الحالة في البلد. وقدمتُ أيضاً إحاطة إلى مجلس الأمن في مناسبتين، في ١٤ شباط/فبراير (انظر S/PV.7833) وفي ٢٤ آب/أغسطس.

وخلال الفترة بين ٢٥ و ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٧، قمت بزيارتي الأولى إلى بيساو بصفتي رئيس تشكيلة غينيا – بيساو. والتقيت بالعديد من الجهات الفاعلة السياسية، بما في ذلك الرئيس جوزيه ماريو فاز، ورئيس الوزراء آنذاك سيسوكو وبعدد من الوزراء وأعضاء من جميع الأحزاب في البرلمان، وبممثلين عن الأمم المتحدة. وفي طريق عودتي، توقفت في لشبونة، حيث اجتمعت مع الأمينة التنفيذية لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، السيدة ماريا دو كارمو سيلفيرا.

وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وافق صندوق بناء السلام على ستة مشاريع جديدة من أجل غينيا – بيساو، بتكلفة إجمالية ٧ ملايين دولار، ومن المقرر تنفيذها في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ وحزيران/يونيه ٢٠١٩. وهذه المشاريع مصممة للمساعدة على تحقيق الاستقرار في البلد عن طريق تقديم الدعم إلى وسائط الإعلام وقطاع العدالة، فضلاً عن دعم جهود المصالحة الوطنية ومشاركة الشباب والنساء في بناء السلام وفي الحياة السياسية. وناقشت تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام هذه المشاريع وأيدتها في اجتماع عقد في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي.

وستواصل لجنة بناء السلام دعم غينيا – بيساو، لا من خلال صندوق بناء السلام فحسب، بل أيضاً من خلال المشاورات مع مختلف الشركاء، بما في ذلك البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى. وفي هذا السياق، أعتزم القيام بزيارة إلى واشنطن في الأسابيع المقبلة من أجل التحدث إلى ممثلي البنك الدولي بشأن إمكانيات تعاونه مع غينيا – بيساو.

لقد قمت يوم الاثنين، ١٢ شباط/فبراير، بعقد اجتماع لتشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام لمناقشة آخر التطورات في البلد. وفي تلك المناسبة، استمعنا إلى إحاطة إعلامية من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية ورئيس إدارة الشؤون السياسية، السيد جيفري فيلتمان. وأود أن أتوجه بالشكر لوكيل الأمين العام فيلتمان على حضوره هناك. وكان علامة إيجابية على المشاركة والثقة في دور لجنة بناء السلام. كما أثبت التزامه بالمساهمة في إيجاد حل للمأزق الراهن في غينيا – بيساو.

وخلال هذا الاجتماع، أتيحت للمشاركين الفرصة لمناقشة التطورات الأخيرة في البلد، بما في ذلك قرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بفرض جزاءات. وشددوا على ضرورة الحوار، وأشاروا إلى دور المنطقة، بما في ذلك أهمية تنفيذ اتفاق كوناكري. كما أشادت الدول الأعضاء بالعمل الذي يضطلع به صندوق بناء السلام في غينيا – بيساو. وشدد العديد من المشاركين على أهمية احترام الإطار الدستوري في تنظيم الانتخابات. ورحبت الدول الأعضاء بعدم إشراك القوات المسلحة في الأزمة السياسية. وأشارت وفود عديدة إلى الوجود الإيجابي لبعثة الجماعة في غينيا – بيساو. كما أيدت الوفود تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، الذي من المتوقع أن يحدث بحلول نهاية هذا الشهر، وشددت على أهمية المساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام، السيد موديبو توري.

وأخيرا، أود أيضا أن أبلغ المجلس بأنني أعتزم زيارة غينيا – بيساو في الأشهر المقبلة للتشاور مع طائفة واسعة من الجهات المعنية بشأن الكيفية التي يمكن بها للجنة بناء السلام دعم جهود بناء السلام في البلد ومساعدة الجهات الفاعلة السياسية لإيجاد حل للمأزق الحالي. ووسيرتهن تحديد موعد الزيارة بالمستجدات في الميدان وسيتم بالتشاور مع السلطات المحلية.

وأود أن أذكر بأن البرازيل ترأس حاليا جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. وعلى نحو ما حدث عندما قدمت إحاطة إعلامية إلى المجلس سابقا، فقد أيدت الجماعة ملاحظاتي.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أن لجنة بناء السلام ستواصل بذل كل جهد ممكن لدعم غينيا – بيساو، وأود في هذا الصدد إيجاز التوصيات التالية.

أؤكد مجددا على دعم التشكيلة لخارطة طريق بيساو ذات النقاط الست واتفاق كوناكري كإطار لحل الأزمة. وأدعو سلطات غينيا – بيساو والجهات الفاعلة السياسية الرئيسية إلى إظهار القيادة والتصميم من خلال المشاركة في الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى تنفيذ تلك الاتفاقات. وأحيط علما بالجهود التي تبذلها المنطقة لإيجاد حل للمأزق السياسي في البلد. وأشدد على أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وفقا لدستور غينيا – بيساو، وأدعو المجتمع الدولي إلى دعم تلك العملية. وأشدد على أهمية تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو لمدة سنة أخرى، على نحو ما أوصى به الأمين العام. كما أنوه بالدور الفعال والوقائي والرادع الذي تضطلع به بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو. وأخيرا، أود أن أشيد بالممثل الخاص للأمين العام، السيد موديبو توري، على ما يبذله من جهود للمساعدة في ضمان تهيئة بيئة سياسية مواتية في البلد.

الرئيس: أشكر السفير فييرا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد تانوه – بوتشوي (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بياني بتقديم الشكر للممثل الخاص للأمين العام، السيد موديبو توري، على إحاطته الإعلامية الثاقبة بشأن الحالة في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو.

وسأركز بياني على نقطتين رئيسيتين، وهما: تنفيذ اتفاق كوناكري من جانب الموقعين في غينيا – بيساو، وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو.

إن غينيا – بيساو تمر بمرحلة جديدة في الأزمة السياسية والمؤسسية الخطيرة والعميقة في السنوات الأخيرة.ويشعر بلدي وغرب أفريقيا بالقلق إزاء هذه الحالة، التي تتسم بالجمود السياسي وتتطلب من المجلس أن يتصرف بمزيد من الحزم إلى جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي لجعل الجهات الفاعلة السياسية في غينيا – بيساو تفي بالتزاماتها. ففي الواقع، رغم التوقيع في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ على اتفاق كوناكري، الذي كان من المفترض أن يؤيد تعيين رئيس للوزراء بتوافق الآراء وتشكيل حكومة شاملة للجميع، لا يزال البلد مرة أخرى دون حكومة ويواجه جمود البرلمان وانعدام عميق للثقة بين رئيس الجمهورية وحزبه، والحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي.

و هذا الجمود لا يزيد من القلق فحسب إزاء التأخير الضار في الجدول الزمني للانتخابات، الذي يدعو إلى إجراء الانتخابات التشريعية في أيار/مايو ٢٠١٨ والانتخابات الرئاسية في ٢٠١٩، بل أيضا إزاء تفاقم التوترات السياسية ونمو الاقتصاد القائم على الإجرام المرتبط بالاتجار بالمخدرات. ويرحب بلدي بالجهود المستمرة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لحل الأزمة في غينيا – بيساو بصفة نهائية، مع الامتثال الصارم للترتيبات القبلية والإطار الدستوري للبلد. إن المأزق الحالي في غينيا – بيساو هو ثمرة التدهور المستمر للحالة السياسية والانعدام الواضح لرغبة الأطراف السياسية الفاعلة في الالتزام بتسوية هذه الأزمة بتوافق الآراء، على الرغم من النداءات والجهود من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وتدعو كوت ديفوار الأطراف إلى تنفيذ اتفاق كوناكري بحسن نية ودون إبطاء. ويشيد وفد بلدي مرة أخرى بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على قيادتها والالتزام المستمر من جانب قادتها – رئيس هيئة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الرئيس فوري غناسينغبي رئيس توغو، ووسيط الجماعة الاقتصادية لدى غينيا – بيساو، الرئيس ألفا كوندي رئيس غينيا – في السعي إلى إيجاد حل للمأزق السياسي في غينيا – بيساو. كما تثني كوت ديفوار على بعثة الجماعة في غينيا – بيساو على مساهمتها القيمة في تحقيق الاستقرار في البلد.

وقد قررت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بعد عملية مطولة من التحذيرات غير المجدية، اعتماد جزاءات فردية ضد ١٩ شخصا يعتبرون معادين لعملية إنهاء الأزمة في غينيا – بيساو. والجزاءات إشارة قوية على عزم الجماعة على الخروج بالبلد من الأزمة التي استمرت فترة طويلة للغاية. ويجب تطبيق هذه التدابير بأقصى قدر من الدقة، والتي تنطوي تحديدا على تعليق مشاركة جميع الأشخاص المعنيين في أنشطة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وفرض حظر على سفرهم، ورفض منحهم أو منح أسرهم تأشيرات، وتجميد أصولهم المالية. وأذكر أن الجزاءات تستند إلى القانون التكميلي الصادر في ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٢، الذي يفرض جزاءات على الدول الأعضاء التي لا تفي بالتزاماتها تجاه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمادة ٤٥ من البروتوكول المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد. ويهنئ بلدي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على اتخاذ تلك التدابير الجريئة، التي ستكون بمثابة إنذار للطبقة السياسية في غينيا – بيساو، ويتطلع إلى تأييدها الفعال من جانب الاتحاد الأفريقي.

وتدعو كوت ديفوار المجلس إلى تقديم الدعم الكامل للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تحقيق السلام والوئام الوطني الذي تسعى إليه في غينيا – بيساو.

وتحقيقا لهذه الغاية، يدعو بلدي مجلس الأمن إلى أن يعتمد بتوافق الآراء مشروع القرار بشأن تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، وهو ما يتطلب أيضا تأييد تلك الجزاءات.

وعلاوة على ذلك، يحث وفد بلدي أيضا جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة على دعم جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للتنفيذ الفعال للتدابير التي تسعى إلى كفالة الالتزام باتفاق كوناكري. إن الاستقرار المؤسسي والسياسي وتحقيق السلام والأمن في غينيا – بيساو يعتمد أساسا على شعب غينيا – بيساو ذاته. ولتحقيق ذلك، ندعو الشعب إلى تولي زمام الأمور بشأن اتفاق كوناكري. وبدون مشاركة الأطراف، ستظل آفاق إيجاد حل للأزمة ولاستعادة السلام الدائم إلى غينيا – بيساو ضربا من الوهم.

وفيما يتعلق بأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، يرحب وفد بلدي بمختلف المبادرات الرامية إلى دعم الحوار السياسي وعملية المصالحة الوطنية. وعلاوة على ذلك، نشجع المشاورات الجارية بغية إحراز تقدم بشأن إصلاح قطاع الأمن وتلبية احتياجات آلية بناء السلام الجارية في غينيا – بيساو.

يود وفد بلدي أن يشكر الممثل الخاص للأمين العام في غينيا – بيساو على جهوده في مجال الوساطة وتعزيز سيادة القانون وبناء قدرات المؤسسات في غينيا – بيساو. وتشجع كوت ديفوار شركاءها الدوليين، ولا سيما الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على التعاون على نحو أوثق فيما يتعلق بعملها على أرض الواقع لكفالة قدر أكبر من الفعالية. ويرحب بلدي أيضا بالمشاركة القوية لنساء غينيا – بيساو في العملية السياسية، وبخاصة دورهن في تيسير الحوار بين الأطراف.

وفيما يتعلق بتجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأن كوت ديفوار ستقدم قريبا مشروع قرار لاتخاذه بشأن تلك المسألة. وفي الوقت نفسه، إذا كان مقبولا لجميع أعضاء المجلس، سيقدم أيضا مشروع بيان صحفي لاعتماده.

ويكرر بلدي مناشدته جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة في غينيا – بيساو المشاركة الكاملة في جهود المجتمع الدولي، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لتعزيز التنفيذ الشامل لاتفاق كوناكري، الذي يضمن مخرجا من المأزق السياسي الذي عانى البلد منه طويلا.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه الشكر إلى السفير ماورو فييرا ممثل البرازيل، رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، على جميع المعلومات التي تفضل بتقديمها إلى المجلس.

السيدة تاشكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيد توري، الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية والسفير فييرا لا على إحاطته الإعلامية فحسب، بل وعلى قيادته لتشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام.

لقد شهد مجلس الأمن في الآونة الأخيرة نجاحا كبيرا في غرب أفريقيا في أماكن طالما عانت لسنوات بل لعقود من العنف والمآسي. ويشمل هذا النجاح أول انتقال ديمقراطي للسلطة في ليبريا خلال أكثر من ٧٠ عاما واستمرارا لتوطيد الديمقراطية في غامبيا، وكذلك النمو الاقتصادي القوي في بلدان في جميع أنحاء المنطقة.

لكن لا يزال هناك العديد من التحديات الخطيرة والعميقة، مثل التهديد الإرهابي الذي تشكله جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا والانتخابات وتحديات الإصلاح التي تواجه البلدان التي لديها عمليات تحول ديمقراطي مقبلة والأزمات الإنسانية والتشريد، وكلها تستحق الاهتمام المتواصل من مجلس الأمن. وبالنظر إلى الطابع الملح وحجم هذه المشاكل، تعتقد الولايات المتحدة أن المأزق السياسي المفروض

ذاتيا والمستمر منذ ٣٠ شهرا، كما هو الحال في غينيا – بيساو، أمر غير مقبول.

نجتمع منذ فترة طويلة للغاية للاستماع إلى معلومات مستكملة عن بدء ومراحل التقدم السياسي الذي يتلاشى في نهاية المطاف في مواجهة عرقلة وتعتيم من قيادة البلد. إن الولايات المتحدة تشعر بخيبة أمل كبيرة من قرار الرئيس فاز بتجاهل اتفاق كوناكري بعدم تعيين رئيس للوزراء بتوافق الآراء وتشكيل حكومة شاملة للجميع. يجب أن يتخذ الرئيس فاز خطوات عاجلة نحو إقامة حكومة وحدة تمهد الطريق أمام إجراء انتخابات تشريعية سلمية في أيار/مايو.

إن شعور شعب غينيا – بيساو بالإحباط بسبب فشل حكومته في إحراز تقدم بشأن تنفيذ الاتفاق أمر مفهوم. إنه يستحق أفضل من ذلك. والوقت ينفد. لقد شهدنا تصاعد التوتر. لقد أثارت التجمعات السياسية في بيساو اشتباكات مع إعراب شعب غينيا – بيساو علنا عن شعوره بالإحباط إزاء العملية السياسية الهزيلة. وأدت هذه الاشتباكات إلى أعمال القمع من جانب القيادة في غينيا – بيساو. يجب على الحكومة أن تحترم حق الشعب في التعبير السلمي وتحمي ذلك الحق.

في ٤ شباط/فبراير، اتخذت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الخطوة الطموحة المتمثلة في معاقبة ١٩ من مفسدي اتفاق كوناكري، بما يشمل أفراد أسرهم. وتشيد الولايات المتحدة بتلك الجهود لمحاسبة من في السلطة وإجبارهم أخيرا على القيام أخيرا بما هو صواب لشعب غينيا – بيساو. كما نحيي تجديد ولاية بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو ونشجع جيش غينيا – بيساو على مواصلة عدم تدخله السياسي مع أداء دوره الدستوري.

لسنوات، بذل المجتمع الدولي والأمم المتحدة الموارد في غينيا – بيساو لتقوم بأمور هامة لصالح شعبها. بيد أنه في ظل تعرض الحكومة لمأزق، لا يمكن معالجة مسائل هامة مثل إصلاح القطاع الأمني ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والمخدرات والاتجار بالبشر بشكل كاف. وهذا أمر غير مقبول.

وكما أشارت السفيرة هيلي في سياق حفظ السلام، لا يمكن للأمم المتحدة أن تعمل بفعالية في بيئات من عدم تعاون الحكومات. وينطبق ذلك أيضا على البعثات السياسية مثل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو. إن مواصلة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو السير على هذا الطريق لن يكون استمرارا لشراكة مع حكومة راغبة بل سيمكن ببساطة ما تقوم به من عرقلة. ويجب أن تجري الانتخابات في الموعد المحدد وستتطلب الدعم. لكن أولا يجب على الحكومة إنهاء المأزق لإقناع شركائها بأن الدعم الدولي سيبني على تقدم سياسي راسخ واستعداد لتجاوز الخلافات لتمكين الحكومة من العمل مرة أخرى.

في الختام، نود أن نلفت الانتباه مرة أخرى إلى شعب غينيا – بيساو الذي لم يعرف لجزء كبير من حياته استقرار للحكم الديمقراطي المستدام. يجب على مجلس الأمن أن يواصل وضعه في الاعتبار بينما نتخذ خطوات للضغط على القادة للتخلي عن عنادها تحقيقا لمآربها واتخاذ إجراءات لتحسين حياة شعبهم. يجب أن يعلموا أن صبرنا قد نفد الآن.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيد موديبو توري، الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية عن آخر التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للسفير ماورو فييرا بصفته رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام على ملاحظاته.

لا يزال استمرار المواجهة السياسية والشلل المؤسسي في غينيا – بيساو يشكلان مصدرا للقلق الشديد. لقد أثر ما ترتب على ذلك من الصعوبات الاجتماعية – الاقتصادية على مدى

السنتين الماضيتين على شعب غينيا – بيساو وسيقوض في نهاية المطاف السلام والاستقرار في البلد. إننا نقدر الدور الهام للجنة بناء السلام، ونرحب بالموافقة على المشاريع المفيدة التي ستمول في إطار مرفق الاستجابة الفورية التابع لصندوق بناء السلام بمبلغ ٧,٣ مليون دولار. هذه المشاريع ستسهم بالتأكيد في تخفيف الصعوبات الاجتماعية – الاقتصادية التي يتعرض لها النساء والشباب، فضلا عن تعزيز الاستقرار.

ولا يمكن المغالاة في التشديد على أهمية اتفاق كوناكري للحفاظ على السلام والأمن والتنمية في غينيا – بيساو. ونكرر دعوتنا لجميع أصحاب المصلحة في غينيا – بيساو إلى احترام الاتفاق والالتزام به في معالجة خلافاتهم والتحديات التي تواجه بلدهم. ونحثهم على تهيئة الظروف لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في ٢٠١٨ و ٢٠١٩، على التوالي.

ويتعين أن تحجم جميع الأطراف عن القيام بأعمال أو الإدلاء ب تصريحات يمكن أن تغذي التوترات وتحرض على ارتكاب أعمال عنف. ومن الحيوي حقا أن تواصل قوات الأمن والقوات المسلحة في غينيا – بيساو دعم دستور البلد، وأن تكف عن التدخل في الأزمة السياسية والمؤسسية.

ويجب توجيه رسائل واضحة إلى أولئك الذين يواصلون عرقلة تنفيذ الاتفاق، مفادها أن أعمالهم لن يتم التغاضي معها. وفي هذا الصدد، نشيد بدور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والوفد الرفيع المستوى الذي أوفدته إلى غينيا – بيساو قبل أسبوعين. ونؤيد قراره بشأن استعادة الحكم الديمقراطي وكفالة احترام سيادة القانون في غينيا – بيساو، على النحو الذي أقره بيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الصادر اليوم. وينبغي للمجلس أن يعزز قرار الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي وأن يبعث برسالة واضحة وموحدة إلى جميع الأطراف في هذا الصدد. ونعتقد أن الجهود المتضافرة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء الآخرون المعنيون لا تزال ضرورية من أجل التوصل إلى حل دائم للأزمة السياسية في غينيا – بيساو.

ونعبر عن تأييدنا لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو في دعمه المستمر لغينيا – بيساو، بهدف حل المأزق السياسي الحالي وتهيئة بيئة للحوار بين جميع العناصر الفاعلة في البلد. وبناء على ذلك، نوافق تماما على توصية الأمين العام بتمديد ولاية المكتب الحالية لمدة سنة أخرى، وذلك حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩.

وأخيرا، نكرر نداء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي من أجل تقديم دعم مالي لمواصلة ولاية بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو – التي تم تمديدها حتى ٣١ آذار/مارس، إلى أن يتم الانتهاء من التدريب اللازم لقوات الأمن الوطنية لغينيا – بيساو. وأود أن أختتم بياني بدعم مشروع البيان الصحفي الذي اقترحته كوت ديفوار، وأعرب عن استعدادنا للعمل عن كثب بشأن مشروع القرار الذي سيجدد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو.

السيدة غيغن (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيد موديبو توري، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، على إحاطته الإعلامية الواضحة والدقيقة التي تذكرنا بمدى أهمية هذه النقطة بالنسبة لغينيا – بيساو. وأشكر أيضا السفير ماورو فييرا على جهوده بصفته رئيس تشكيلة غينيا – بيساو في لجنة بناء السلام وعلى ندائه المستمر بتقديم الدعم للمبادرات الإقليمية واحترام الدورة الانتخابية في غينيا – بيساو.

يساور فرنسا القلق إزاء عدم تنفيذ اتفاق كوناكري منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وقد ظل الاتفاق، الذي ينص على تعيين رئيس وزراء بتوافق الآراء، حبرا على ورق، رغم أنه يوفر خطة لحل النزاع. ولهذا المأزق السياسي عواقب

على أرض الواقع. حيث وقعت عدة اشتباكات بين الشرطة والأحزاب السياسية المعارضة. كما أن احترام حقوق الإنسان غير مضمون في غينيا – بيساو. وتظهر آخر التطورات الميدانية أن سلطات غينيا – بيساو لم تعد تتردد في تقييد حرية التجمع والحق في الاحتجاج. ويمثل إنشاء إطار قوي للامتثال فيما يتعلق باحترام الحريات العامة شرطا مسبقا أساسيا لحل الأزمة في غينيا – بيساو. ولذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى أن يكون يقظا بوجه خاص في هذا الصدد.

ونظرا لخطر تدهور الوضع السياسي والأمني، فقد آن الأوان لكي تفي جميع الأطراف بالتزاماتها بالتوصل إلى توافق وطني، لا سيما وأن الفرص تتضاءل، حيث من المقرر إجراء الانتخابات التشريعية في ربيع هذا العام. وفي هذا الصدد، من المهم بصفة خاصة ضمان التقيد بالجدول الزمني التشريعي والرئاسي.

وأود أن أؤكد ثلاث نقاط أساسية فيما يتعلق بتجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو في نهاية هذا الشهر.

أولا، يجب أن نزيد دعمنا للمبادرات الإقليمية. وفي هذا الصدد، ترحب فرنسا بالجهود الجارية التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولا سيما عمل البعثة التابعة للجماعة في غينيا – بيساو، واعتماد قائمة الجزاءات مؤخرا والتي أُدرج عليها الأشخاص الذين يعرقلون تنفيذ اتفاق كوناكري. وهذه خطوة هامة إلى الأمام، تشكل علامة واضحة للأطراف الفاعلة المحلية ذات الصلة. ونحن مقتنعون بأن حل الصراع سيتطلب التشاور بين الأطراف الفاعلة على المستوى المحلي والمجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، توفر مجموعة الشركاء الدوليين الخمسة التي يوجد مقرها في غينيا – بيساو، والتي تضم الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، منصة تنسيق خاصة ينبغي دعمها.

ثانيا، من المهم للغاية أن يضطلع مجلس الأمن على أكمل وجه بدوره في حل المأزق السياسي الراهن في غينيا – بيساو. ويتعين على المجلس زيادة الضغط على الأطراف الفاعلة المحلية، ولا سيما الرئيس فاز، وينبغي أن يوجه الأطراف في غينيا – بيساو لتحمل مسؤولياتها. لقد اعتُمدت الجزاءات في عام ٢٠١٢ من خلال القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢)، ويمكن اتخاذ تدابير إضافية بالاقتران مع تلك التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ثالثا، من الضروري تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، التي تنتهي في ٢٨ شباط/فبراير، لُندلل بذلك على التزام الأمم المتحدة بمواصلة المشاركة في عملية حل الصراع. وينبغي لنا أيضا أن نفكر في إعادة هيكلة المكتب بعد إجراء تقييم لأثر أنشطته على أرض الواقع.

لقد حان الوقت لكي تنتقل الأطراف في غينيا – بيساو من مجرد الكلام إلى الفعل. ويجب ترجمة التزاماتها الآن إلى إجراءات ملموسة.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): يرحب وفد بلدي بعقد هذه الجلسة، ويشكر السيد موديبو توري، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، على إحاطته الإعلامية. ونشكر أيضا السفير ماورو فييرا على التزامه وقيادته بصفته رئيس تشكيلة غينيا – بيساو في لجنة بناء السلام.

تراقب بيرو بقلق الحالة في غينيا – بيساو. فرغم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية للتوصل إلى حل للأزمة السياسية، لم يُحرز سوى تقدم ضئيل في تنفيذ اتفاق كوناكري، الذي أُبرم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. ونود أن نتناول ثلاث نقاط رئيسية.

أولا، تعتبر بيرو النجاح في إجراء الانتخابات المقررة في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ أمرا حاسما لتحقيق السلام المستدام.

وفي هذا الصدد، يساورنا القلق إزاء ترشيح رئيس وزراء لا يتمتع بتوافق الآراء بين جميع الأطراف، على النحو الذي ينص عليه اتفاق كوناكري. وهذا يقوض مصداقية الحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتم عرض أسماء أربعة مرشحين لعضوية اللجنة الانتخابية الوطنية، بمن فيهم رئيسها، على الجمعية الوطنية التي لم تنعقد منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وتُعقّد هذه الظروف إجراء الانتخابات التشريعية المقرر تنظيمها في شهر أيار/مايو. ولهذا السبب، نعتقد أنه من الضروري والملح بالنسبة لجميع الأطراف استئناف الحوار الشامل للجميع بغية تنفيذ الالتزامات المتعهد بها.

ونرحب بالجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي تشمل فرض جزاءات على من يعرقلون تنفيذ اتفاق كوناكري، تمشيا مع القواعد والأنظمة الإقليمية. ونعتقد أنه من المهم زيادة مشاركة المرأة والشباب في الحوار اللازم والانتخابات اللاحقة. ولهذا السبب، نبرز جهود فريق التيسير النسائي الذي يسعى إلى زيادة مشاركة المرأة في العمليات السياسية في البلد.

ثانيا، يساورنا القلق جراء أنه على الرغم من الاستقرار النسبي الحالي، فإن العملية السياسية المتوقفة يمكن أن تؤدي إلى تجدد العنف وانتشار الجرائم، لا سيما بالنظر إلى أن البلد معرض لتهديدات من قبيل الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على إطلاق الشبكة الوطنية للمدافعين عن حقوق الإنسان. وكما أشار الأمين العام في تقريره (S/2018/110)، يتعين القيام بإصلاحات في هذا المجال، بما في ذلك تعزيز القوات المسلحة وإضفاء الطابع المهني على الشرطة.

وبالمثل، ندعو إلى الاحترام الكامل للحق الأساسي في حرية التعبير في غينيا – بيساو.

ثالثا، فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، نود تسليط الضوء على حقيقة أنه على الرغم من أن البنك الدولي قد أورد نموا اقتصاديا بلغ ٥ في المائة خلال السنة الماضية، يتعين أن يؤخذ في الاعتبار أن هذا النمو يرجع أساسا إلى أن صادرات البلد الرئيسية بيعت بأسعار أعلى في السوق الدولية. ومع ذلك، فإن البلد الذي يناهز معدل الفقر فيه ٧٠ في المائة يتسم بالهشاشة اجتماعيا واقتصاديا. ولذلك فإننا نعتقد أن حفظ السلام وبناء السلام يتطلبان المزيد من الاستثمار في التنمية الاجتماعية، ولا سيما في مشاريع صندوق بناء السلام الرامية إلى تمكين المرأة والشباب وتعزيز المصالحة الوطنية والنهوض بالسلطة القضائية. ونشدد على أهمية ضمان إمكانية التنبؤ بتمويل الصندوق واستقراره. ونعتقد كذلك أن من الأهمية بمكان أن يتم تنسيق الأنشطة التي يعززها صندوق بناء السلام مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو وفريق الأمم المتحدة القطري.

وفي الختام، نؤيد تجديد ولاية المكتب لمدة سنة إضافية، تمشيا مع توصية الأمين العام. ونشكر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي والجهات الفاعلة الدولية الأخرى على التزامها بمساعدة غينيا – بيساو وعلى جهودها القيمة.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، وباسم جمهورية غينيا الاستوائية، أشكر الممثل الخاص للأمين العام في غينيا – بيساو ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، السيد موديبو توري، وفريقه على إحاطته الإعلامية المفصلة والهامة بشأن الحالة في غينيا – بيساو. كما نشكر السيد ماورو فييرا، الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطته الإعلامية، التي أكد فيها التزام التشكيلة بالمبادرات المختلفة في غينيا – بيساو.

لقد تابعت جمهورية غينيا الاستوائية،عن كثب وباهتمام كبير، التطورات في الأزمة السياسية والمؤسسية في غينيا – بيساو. وقد أولت اهتماما أوثق منذ أن انضم البلد إلى جماعة

البلدان الناطقة بالبرتغالية فيعام ٢٠١٤، والآن إذ تتولى غينيا الاستوائية رئاسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا – بيساو.

وأعرب، بصفتي رئيس لجنة ٢٠٤٨، عن قلقنا إزاء الجمود في عملية السلام في غينيا – بيساو، الذي يعوق برنامج الإصلاح الوطني في البلد، مما يهدد بتقويض التقدم المحرز في البلد منذ استعادة النظام الدستوري في عام ٢٠١٤.

وتشيد غينيا الاستوائية بالالتزام والجهد الكبير الذي بذل، وكذلك بالموارد البشرية والمالية التي وفرت من قبل الشركاء الدوليين المتعددي الأطراف، ولا سيما مجموعة غينيا – بيساو الخماسية، التي تضم الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. ومما لا شك فيه أن التآزر بين الجهات الفاعلة الدولية فيما يتعلق بمسألة غينيا – بيساو يقف شاهدا على رغبة واستعداد المجتمع الدولي في التوصل إلى حل سلمي قائم على توافق الآراء لصالح غينيا – بيساو.

ويجب أن يظل اتفاق كوناكري مرجعا أساسيا للجهات الفاعلة السياسية الوطنية. فالاتفاق لا ينص على تعيين رئيس للوزراء يكون محل ثقة رئيس الجمهورية فحسب، بل على أن يكون تعيينه نتاجا لتوافق في الآراء بين جميع أصحاب المصلحة الوطنيين. وقد أحاطت جمهورية غينيا الاستوائية علما برفض الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجهات الفاعلة السياسية الرئيسية في غينيا – بيساو، ولا سيما الحزبين السياسيين الرئيسيين – الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي وحزب التجديد الاجتماعي، تعيين السيد أوغوستو أنطونيو أرتور دا سيلفا. وتدعو جمهورية غينيا الاستوائية – نظرا لعدم وجود توافق في الآراء حول تعيين رئيس الوزراء – جميع الجهات السياسية الفاعلة في جمهورية غينيا – بيساو، بمن فيهم رئيس الجمهورية، علاوة على قادة الحزبين السياسيين الرئيسيين، إلى العمل معا من أجل تشكيل حكومة شاملة للجميع لتهيئ الظروف المناسبة قبل الانتخابات التشريعية المقبلة المقرر عقدها في وقت لاحق من هذا العام، والانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٩.

وتدعم جمهورية غينيا الاستوائية الجدول الزمني للانتخابات على النحو المبين في دستور البلد. ولذلك، فإن جمهورية غينيا الاستوائية تؤمن بأنه يتعين وضع آلية للدعم الدولي للعملية الانتخابية بغرض استكمال القوائم الانتخابية ومساعدة اللجنة الانتخابية الوطنية على الاضطلاع بمسؤولياتها على نحو فعال، مع سائر الأعمال التحضيرية الأخرى التي تسمح بإجراء انتخابات ديمقراطية شفافة، تضع نتائجها حدا حاسما للمتاهة السياسية التي تعين على البلد المرور بها خلال السنوات القليلة الماضية.

ويشكل تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو عنصرا أساسيا في حل الأزمة. وقد قررت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، كما أُعلِن عن ذلك، تمديد ولاية بعثة الجماعة الاقتصادية في غينيا – بيساو حتى ٣١ آذار/مارس. ويجب أن تكون الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة جزءا من ذلك المسعى. ويجب أن يسمح تصويت مجلس الأمن، المقرر إجراؤه في ٢٧ شباط/فبراير، بتمديد البعثة لعام أو أكثر، إلى أن يتم إجراء الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٩. وتعتقد جمهورية غينيا الاستوائية بأنه ينبغي للشركاء الدوليين أن يواصلوا التركيز بصورة أساسية على الوساطة والمساعي الحميدة والحوار والمفاوضات المباشرة بوصفها المسارات المجدية الوحيدة الكفيلة بكسر الجمود السياسي والمؤسسي الحالي.

ويخلص آخر تقرير للأمين العام عن الحالة في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2018/110) إلى أن خيبة أمل السكان الكامنة من بيئة سياسية غير مستقرة يمكن أن تسفر عن عدم الاستقرار وتفشي الجريمة. وتعيد غينيا الاستوائية تأكيد امتنانها لقوات الدفاع والأمن التي اختارت تبني موقف جمهوري محايد. ولذلك،

فإننا نحث جميع الأطراف السياسية الفاعلة في غينيا – بيساو على وضع مصالح البلد وشعبه، وحب الدولة ومسؤولياتهم فوق كل الاعتبارات الأخرى بغية تهيئة الظروف المناسبة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة.

ولا ينبغي فصل الاستقرار في البلد عن الانتعاش الاقتصادي. ونرحب، في ذلك الصدد، بدعم تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، من خلال صندوق بناء السلام، بتمويل مختلف المشاريع المتعددة القطاعات. وستشارك جمهورية غينيا الاستوائية في المساعي الحميدة وفي المفاوضات. وستدعم غينيا الاستوائية – بوصفها عضوا في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا – بيساو – وتتخذ من المبادرات ما تعتقد أنها ضرورية للمساعدة في الجهود الجارية لإيجاد حل للحالة في البلد الشقيق، غينيا – بيساو.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أبدأ بتوجيه الشكر للممثل الخاص للأمين العام، السيد موديبو توري، على إحاطته الإعلامية. وأشيد به وبفريقه على العمل القيم الذي يجري الاضطلاع به دعما لشعب غينيا – بيساو.

وأود أيضا أن أتقدم بالشكر إلى الممثل الدائم للبرازيل، السفير ماورو فييرا، بصفته رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام.

ولأن السفير فييرا أشار إلى علاقات بلاده الطويلة الأمد مع غينيا – بيساو، فقد فكرت في اغتنام هذه الفرصة لكي أشير إلى أن السويد اعترفت بغينيا – بيساو في عام ١٩٧٤، وبدأنا نؤيد قرار الجمعية العامة ٢٩١١ (د–٢٧)، بشأن تقرير المصير، في عام ١٩٦٨. وفي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، كانت غينيا – بيساو واحدة من أكبر البلدان الشريكة في التنمية. ولذلك، توجد صداقة عميقة وتاريخية بين السويد وشعب غينيا – بيساو، وبروح الصداقة هذه، نشارك في دعم غينيا – بيساو في مواجهة تحدياتها المعقدة الحالية.

وعلاوة على ذلك، نرحب بفرصة الاستفادة من المشورة الاستراتيجية للجنة بناء السلام ومنظورها الطويل الأجل، وهما أساسيان لاستدامة السلام في غينيا – بيساو. والأنشطة التي يمولها صندوق بناء السلام لتلك الغاية مهمة أيضا. واتباع نهج متكامل من جانب أسرة الأمم المتحدة في غينيا – بيساو يمكن أن يسهم بشكل إيجابي في التغلب على تحديات بناء السلام. وعليه، فإننا نرحب بالجهود المبينة في تقرير الأمين العام (S/2018/110).

ونشعر بالقلق إزاء الأزمة السياسية المستمرة حاليا والتي طال أمدها في غينيا – بيساو. إن غياب التقدم في حل الأزمة القائمة يقوض جهود بناء السلام ويجعل من التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد رهينة. ولذلك، فإن حل الأزمة شرط أساسي لتوطيد السلام في البلد. ولا تزال خارطة طريق بيساو ذات النقاط الست واتفاق كوناكري هما السبيل المشروع الوحيد للمضي قدما، ويجب تنفيذهما. وتعيين رئيس للوزراء تتوافق الآراء بشأنه، على النحو الوارد في الاتفاق، أمر أساسي. وينبغي للقادة الوطنيين الوفاء بالتزاماتهم وتحمل مسؤولياتهم.

ونثني بقوة على جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في التوسط بين الأطراف لإيجاد حل للأزمة السياسية. وتضطلع الجماعة بدور أساسي بالنيابة عن المنطقة، ونرحب بجهودها المستمرة للتوصل إلى تنفيذ توافقي لخارطة الطريق واتفاق كوناكري. ونرحب أيضاً بقرار الجماعة الاقتصادية فرض جزاءات على من يعرقل تنفيذ الاتفاق. ومن المهم أن يقدم المجتمع الدولي الدعم الكامل للجهود الإقليمية بطريقة متضافرة ومتسقة. وفي هذا الصدد، نرحب بالبيان الصادر أمس عن الاتحاد الأفريقي دعماً للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما في ذلك ما يتعلق بالجزاءات.

ولن يتحقق السلام والأمن في الأجل الطويل في غينيا – بيساو إلا عندما تعالج الأسباب الجذرية للنزاع. إن الإصلاح

الدستوري والمصالحة والحوار السياسي وتعزيز سيادة القانون عن طريق مؤسسات قوية وشاملة للجميع، وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى الفرص الاقتصادية كلها أمور حاسمة في هذا الصدد. ومن الضروري أيضا أن تُسمع أصوات جميع قطاعات المجتمع. وبصفة خاصة، فإن كفالة مشاركة المرأة على نحو كامل وفعال أمر بالغ الأهمية. ونتفق مع الأمين العام على أن تعزيز حقوق الإنسان واحترامها أمر أساسي للحفاظ على السلام وضمان الاستقرار والتنمية في الأجل الطويل في غينيا – بيساو. ونردد دعوة الأمين العام للسلطات الوطنية إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والامتناع عن أي أعمال أخرى تقوض سيادة القانون. وأود أيضا أن أتوقف لحظة للتنويه بحياد الجيش وموقفه بعدم التدخل في العملية السياسية.

وفيما يتعلق بدور مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، فإنه يضطلع بدور بالغ الأهمية في تنسيق الجهود الدولية لدعم غينيا – بيساو، وأهمها دعم الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات. وثمة حاجة إلى إعادة تركيز موارد المكتب فورا بحيث يمكن استخدامها بأكبر قدر من الفعالية، ولا سيما فيما يتعلق بحل المأزق السياسي ودعم العملية الانتخابية حتى تمضي قدما. ونحن نؤيد بقوة العمل الذي يضطلع به المكتب من أجل تعزيز مشاركة المرأة كصانعة سلام نشطة في حل الأزمة السياسية، بما في ذلك عن طريق تشجيع جهود الوساطة النسائية. ونرحب على وجه الخصوص بأن إدماج منظورات تراعي الاعتبارات الجنسانية في عمل المكتب المتكامل والفريق القطري للأمم المتحدة قد أعطيت أعلى أولوية من جانب الأمم المتحدة في غينيا – بيساو. ونتطلع إلى سماع المزيد عن كيفية المضي قدماً بهذه العملية.

وخلال اجتماع لجنة بناء السلام بشأن غينيا – بيساو يوم الاثنين من هذا الأسبوع، أعربت كل الجهات الفاعلة الرئيسية، بما فيها غينيا – بيساو، عن رأي مفاده أنه ينبغي الإذن بتوصية الأمين العام بتمديد ولاية المكتب لمدة سنة واحدة. ومن شأن التمديد سنة واحدة أن يتيح تخطيطاً طويل الأجل ودعماً أكثر فعالية لتنفيذ اتفاق كوناكري وإجراء الانتخابات.

لقد استمرت الأزمة السياسية في غينيا – بيساو لفترة طويلة جدا. وحان الوقت للمضي قدما في التنفيذ الكامل لاتفاق كوناكري والتحضير لعقد انتخابات شاملة للجميع. وعلى المجتمع الدولي، جنبا إلى جنب مع المنطقة، أن يقف على أهبة الاستعداد لدعم البلد على مساره نحو السلام والتنمية في الأجل الطويل.

السيد كلاي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام توريه والسفير فييرا على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إن الحالة في غينيا – بيساو تبعث على القلق. وهي ليست أول بلد في العالم يواجه مأزقاً سياسياً، ولكنه بلد ما زال يخرج من حالة عدم الاستقرار والعنف الخطيرة التي حدثت في ماضيه القريب. وقد حال المأزق السياسي دون إحراز تقدم بشأن الإصلاحات التي تعتبر حاسمة للتصدي لمخاطر النزاع الرئيسية في غينيا – بيساو. ومن المرجح أن تصبح الحالة أكثر تقلبا مع المضي قدما نحو إجراء الانتخابات. وقد شهدنا بالفعل مواجهات عنيفة بين المتظاهرين والشرطة، وشهدنا جهودا مقلقة لكبح الحريات السياسية. والنمو الاقتصادي معرض للخطر، كما أن التدهور الخطير في الاستقرار سيضر بالتنمية وحقوق الإنسان بشدة. فالاقتصاد غير المشروع والجريمة المنظمة عبر الوطنية قد يصبحان أكثر رسوخاً، مع ما قد ينطوي عليه ذلك من آثار عالمية. وبشكل أعم، فإن عدم الاستقرار في غينيا – بيساو سيؤثر على المنطقة الأوسع، التي شهدت خلال العام الماضي، في معظمها، تقدماً سياسياً إيجابياً.

وترحب المملكة المتحدة بالريادة التي أبدتها منطقة غرب أفريقيا، ولا سيما من خلال الجماعة الاقتصادية لدول غرب

أفريقيا. فقد تحلت بالمثابرة والصبر. وهذه الأزمة بدأت في عام ٢٠١٥. وتوسطت الجماعة الاقتصادية في اتفاق كوناكري قبل ١٥ شهراً. ووافقت على عدد لا يحصى من البلاغات ونشرت بيانات لا حصر لها. وأرسلت العديد من الوفود الرفيعة المستوى إلى غينيا – بيساو، بما في ذلك ثلاثة وفود خلال الأشهر الستة الماضية وحدها. ولكن أكثر الأشخاص مسؤولية عن أزمة غينيا – بيساو استجابوا برفض عنيد للتراضي وإيجاد حل توفيقي. ولذلك، من المفهوم أن صبر المنطقة قد نفد. واضطرت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى فرض جزاءات على الأشخاص الذين تعتبرهم مسؤولين عن عرقلة تنفيذ اتفاق كوناكري. وأيد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي هذه الخطوة. والمملكة المتحدة تؤيد قرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ونحث مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره على أن يظلا متحدين في دعم جهود تلك الجماعة.

ونعتقد أيضا أن من المهم الاعتراف بالجهود الجريئة التي يبذلها المجتمع المدني في غينيا – بيساو لحل الأزمة. وعلى وجه الخصوص، كانت جهود الوساطة التي أطلقتها جماعة التيسير النسائية مبادرة تبعث على التفاؤل، ونرحب بالدعم الذي تقدمه لها الأمم المتحدة.

وكما يرد في القرار ٢٣٤٣ (٢٠١٧)، ينبغي أن يكون الدعم السياسي للجهود الرامية إلى تنفيذ اتفاق كوناكري من أولويات مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو. وتظل الخطوة التالية الأساسية تعيين رئيس للوزراء بتوافق الآراء حتى يتسنى التحضير للانتخابات التشريعية في ٢٠١٨، وفقا لدستور البلد. وإذ نستهل المناقشات بشأن تجديد ولاية البعثة، ستركز المملكة المتحدة على كفالة أن تستجيب ولايتها للواقع السياسي الحالي على الأرض، أي أن تكون واقعية وأن تركز على الاحتياجات ذات الأولوية القصوى.

وقد شهد شعب غينيا – بيساو خروج البلاد من فترة عدم الاستقرار ليجد أن آماله في الديمقراطية تعرقلها عقدة سياسية من صنع قادته. ولن يفلح الدعم المقدم من المنطقة والمجتمع الدولي في منع انزلاق البلد إلى مزيد من التراجع إلى أن يحل العقدة من عقدوها. ويحدونا الأمل في أن يسود الحس السليم والتوافق والالتزام بمستقبل غينيا – بيساو.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أشكر الممثل الخاص للأمين العام، موديبو توريه، والسفير ماورو فييرا، الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين.

وتتابع بولندا بقلق متزايد الحالة الراهنة في غينيا – بيساو. وإننا نؤيد جهود المجتمع الدولي الرامية إلى حل الأزمة السياسية في البلد سلمياً. ولذلك، ندعو جميع الأطراف السياسية والمجتمع المدني إلى الدخول في حوار بروح من التراضي، بغض النظر عن الخلافات والطموحات الشخصية. وفي هذا السياق، نحيط علما بأن الجيش لا يتدخل في العملية السياسية.

ولا شك أن تنفيذ خريطة الطريق لعام ٢٠١٦ واتفاق كوناكري أمر بالغ الأهمية للحفاظ على السلام والاستقرار في البلد. ونناشد سلطات غينيا – بيساو لإكمال تنفيذهما وإجراء الانتخابات البرلمانية المقررة في أيار/مايو في مناخ سلمي يكفل التعددية والنزاهة السياسيتين. ونرى أنه يجب إشراك النساء والشباب في جميع هيئات صنع القرار المعنية بإصلاح قطاع الأمن وعملية المصالحة الوطنية وبناء المؤسسات. ونحث في ذلك الصدد، سلطات غينيا – بيساو على كفالة حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها حرية التعبير والإعلام.

وتشيد بولندا بالدور الهام الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في غينيا – بيساو في تعزيز الحكم الرشيد والحوار السياسي والمصالحة الوطنية. ونرحب أيضا بالدعم المالي الكبير المقدم من صندوق بناء السلام في إطار مرفق الاستجابة الوسيطة التابع للصندوق. وما برحت بولندا تقدم الدعم المالي للصندوق منذ أن بدأ أنشطته.

وتدعم بولندا أيضا الجهود التي تبذلها بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو بوصفها عاملا هاما في التعاون والتوصل إلى حلول توافقية. ويعدُّ قرار رؤساء دول وحكومات الجماعة الصادر في ٤ شباط/فبراير بفرض جزاءات على المسؤولين عن عدم تنفيذ اتفاق كوناكري خطوة هامة نحو مساءلة أولئك الذين يعوقون التوصل إلى حل سلمي وتوافقي للأزمة. ونظرا لهشاشة الحالة الأمنية في البلد، فإن من الأهمية بمكان وجود بعثة الجماعة هناك. ونرحب في ذلك الصدد، بقرار تمديد ولاية البعثة حتى نهاية آذار/مارس. ويكتسي دورها أهمية خاصة في ضوء الانتخابات التشريعية المقبلة.

ومن المقرر أن تنتهي ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو في نهاية هذا الشهر. وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة المشاركة في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في البلد، ودعم الجهود التي تبذلها الجماعة لحل الأزمة السياسية.

ختاما، تدعو بولندا جميع الأطراف في غينيا – بيساو إلى المشاركة في الحوار. ونعرب أيضا عن تأييدنا الكامل للممثل الخاص للأمين العام، السيد موديبو توري، ونتطلع إلى تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشيد بالممثل الخاص للأمين العام، موديبو توري، والسفير ماورو فييرا على إحاطاتيهما الشاملتين بشأن الحالة في غينيا – بيساو، ونعرب عن دعمنا الكامل لالتزامهما بتيسير التوصل إلى حل سياسي للأزمة.

ويساور كازاخستان بالغ القلق إزاء الجمود السياسي الذي طال أمده في البلد. ونشاطر الآخرين دعوة جميع الأطراف المعنية إلى الانخراط في حوار سياسي شامل، وإلى التنفيذ الفوري لاتفاق كوناكري وخريطة الطريق التي وضعتها الجماعة لإنهاء الجمود واستعادة الصلاحية المؤسسية. وعليه، فإن من الضروري تجنب التفسيرات المختلفة للاتفاق.

ونثني على جهود الوساطة التي تبذلها الجماعة بقيادة الرئيس فاوري غناسينغبي، رئيس توغو، ورئيس غينيا، ألفا كوندي، فضلا عن أعضاء آخرين في مجموعة المنظمات الدولية الشريكة لغينيا – بيساو. وقد أحطنا علما بقرار الجماعة فيما يتعلق بفرض جزاءات محددة الهدف على أولئك الذين يعرقلون تنفيذ اتفاق كوناكري. ونعرب عن أملنا في أن يسهم هذا القرار في إيجاد حل للأزمة، فضلا عن تعزيز المؤسسات الديمقراطية وبناء قدرات أجهزة الدولة.

ونرحب بتمديد ولاية بعثة الجماعة حتى نيسان/أبريل، فهي تؤدي دورا حاسما في ضمان الاستقرار في غينيا – بيساو، وأحث الشركاء الدوليين على مواصلة دعم البعثة. ولا يمكن الاستهانة بأهمية بناء السلام والمساعي الحميدة والجهود المتضافرة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو. وعليه، فإننا نؤيد توصية الأمين العام بتجديد ولاية البعثة لمدة سنة أخرى، ونوافق أيضا على اقتراحه بتقييم البعثة إذا أردنا وقف استمرار هذا المأزق السياسي. وننوه إلى أهمية إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية وفقا للإطار الزمني الدستوري، وندعو الشركاء الدوليين إلى تقديم الدعم الفني واللوجستي والمالي اللازم للعملية الانتخابية.

وقد تسبب الأزمة السياسية الراهنة تزايدا في الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات والأنشطة الإرهابية. ولذلك، فإن لزيادة المشاركة الوطنية والدعم الدولي أهمية حاسمة في تعزيز الإصلاحات الأمنية والقضائية وقطاعات إنفاذ القانون، علاوة على توسيع نطاقها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تسعى أنجع التدابير المتخذة إلى ضمان الاستقرار في البلد وقدرته على الصمود عن طريق زيادة الدعم المقدم لقطاعي التعليم والصحة، فضلا عن خطط التنمية القائمة، بما في ذلك الخطة الاستراتيجية والتنفيذية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ وخطة الأمم المتحدة لبناء السلام.

ختاما، نرحب بالمشاركة النشطة لفريق التيسير النسائي، ونوجه انتباه السلطات الوطنية إلى أهمية ضمان مشاركة المرأة والشباب في العملية السياسية في جميع المراحل وعلى جميع المستويات.

السيدة غريغوار فان هارين (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود بادئ ذي بدء أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد موديبو توري، الممثل الدائم للبرازيل، والسيد ماورو فييرا، الذي تكلم بصفته رئيس التشكيلة القطرية التابعة للجنة بناء السلام في غينيا – بيساو، على إحاطتيهما.

وعلى مدى سنوات حتى الآن ما تزال غينيا – بيساو تشهد أزمة سياسية طال أمدها. وفي منطقة تتسم بإيلاء اهتمام متزايد بسيادة القانون وحقوق الإنسان والديمقراطية، علاوة على احترامها، ما تزال غينيا – بيساو متخلفة عن الركب، على النحو الذي أشير إليه مرة أخرى في التقرير الأخير للأمين العام (S/2018/110). وعليه، تود مملكة هولندا أن تشدد على النقاط الثلاث التالية فيما يتعلق بالحالة في غينيا – بيساو.

أولا، يجب أن يظل اتفاق كوناكري لعام ٢٠١٦ وخريطة الطريق ذات النقاط الست أساسا للحل السياسي في غينيا – بيساو، ويجب الالتزام بأحكامهما. ثانيا، ينبغي أن تقدم الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن الدعم الثابت للجهود الدبلوماسية والسياسية المبذولة في المنطقة بواسطة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ثالثا، لقد أصبح الدور الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو في البلد – في هذا المنعطف الحاسم الذي يقترب فيه موعد إجراء الانتخابات– أكثر أهمية من أي وقت مضى. ولذلك فلا مناص من تمديد ولايته.

أولا، بالنسبة لاتفاق كوناكري، فقد انقضى قرابة عام ونصف العام منذ إبرامه. وتعيد مملكة هولندا التأكيد مجددا على محورية الاتفاق في حل الأزمة الحالية، وتحث الطرفين على الالتزام بمحتوياته. ومن الواضح أن اللبنة الأساسية لتنفيذه تتمثل في تعيين رئيس للوزراء بتوافق الآراء، وقد ازدادت الحاجة إلى هذا التعيين إلحاحا. ومع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية، فإن من الضروري إجراؤها في وقت مناسب وبطريقة شفافة وشاملة للجميع.

ثانيا، فيما يتعلق بتقديم الدعم للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وفي حين اتسمت الأشهر الستة الماضية بالتعنت ذاته كما هو الحال في الفترات السابقة المشمولة بالتقرير، فإن من شأن الإجراءات المتضافرة وزيادة الضغط على ذلك الجزء من المنطقة والجماعة على وجه الخصوص، أن يؤديا – بتقديم اللازم – إلى إحراز تقدم ملموس في حل الأزمة في غينيا – بيساو. ويدل على ذلك القرار الذي اتخذه مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بالأمس لدعم جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وينوه الأمين العام بحق في تقريره إلى أن الجهود المتواصلة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لحل الأزمة جديرة بالثناء.

وتود مملكة هولندا أن تشير بوضوح إلى دعمها لجهود الوساطة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية علاوة على فرضها للجزاءات. ونرحب بالإجراءات الموحدة التي تتخذها الجماعة ونرى أن وجود البعثة التابعة لها في غينيا – بيساو أمر حيوي لاستقرار البلد. وقد أثبتت الجماعة سلفا قدرتها – حين تتحد صفوفها – على العمل بوصفها قوة ذات نفوذ في المنطقة، مثلما حدث في غامبيا. ومثلما فعل في ذلك الوقت، ينبغي للمجلس أن يدعم الجماعة الاقتصادية بقوة في الاضطلاع بهذا الدور والمسؤولية كما ينبغي أن يكون عليه الحال فيما يتعلق بأي منظمة إقليمية أخرى في أفريقيا تؤدي دورا قياديا في صون السلم والأمن في المنطقة.

وتتمثل النقطة الثالثة في أنه لن يكون بوسع الجماعة تحقيق ذلك بمفردها. ونثني على الاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة

بالبرتغالية على تعاونهما مع الاتحاد الأوروبي، علاوة على الدعم الذي يقدمانه والدور البناء الذي يؤديانه.

ومن الواضح، كما جاء في تقرير الأمين العام، أن المكتب يؤدي دورا حيويا في غينيا – بيساو. وقد أصبح دور المكتب أكثر أهمية من ذي قبل مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية المقرر عقدها في عام ٢٠١٨ والانتخابات الرئاسية المرتقبة في عام ٢٠١٩.

لذا فإننا ندعو إلى تجديد ولايته لمدة لا تقل عن سنة واحدة، بالإضافة إلى إتاحة التخطيط في الأجل الأطول، بما في ذلك تحديد أولويات أكثر تحديداً للبعثة وتكييفها لتلبية احتياجات محددة. لا تزال صلاحية المكتب في الدعوة إلى الاجتماعات في بيساو أساسية، كما سيكون دوره أساسياً في ضمان انتخابات سلمية وحرة وديمقراطية في غينيا – بيساو، فضلاً عن عملية سلسة بعد الانتخابات. إن تجديد الولاية لفترة أقل من ١٢ شهراً من شأنه أن يبعث بإشارة خاطئة.

وفي الختام، فإن الضغط المستمر لتنفيذ اتفاق كوناكري، وتقديم أقصى ما يمكن من الدعم للجهود والتدابير الجارية من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدعم المتواصل من مكتب الأمم المتحدة للعملية السياسية ستكون عوامل حاسمة في إنهاء الجمود في غينيا – بيساو، لا سيما في ضوء الانتخابات المقررة دستورياً.

السيد إنتشوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): إننا نقدر تقرير الأمين العام (S/2018/110) الذي قدمه السيد موديبو توري، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، والإحاطة التي قدمها السفير ماورو فييرا ممثل البرازيل بصفته رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام.

لم يحرز أي تقدم يذكر أو تحسن ملحوظ في الحالة في غينيا – بيساو، حيث يبدو أن حالة عدم الاستقرار العامة تكاد تستعصيّ على التغيير، مما يهدد التنفيذ الكامل لاتفاق كوناكري، وهو بلا شك الإطار الأساسي للتوصل إلى حل سلمي للأزمة وتحقيق السلام المستدام والدائم هناك. وفي رأينا، من المرجح أن تؤدي الآثار السلبية إلى تفاقم الأمور إن لم تتمكن الأطراف من شجب المصالح الطائفية نهائيا والإسهام بفعالية في جهود الوساطة والمساعي الحميدة للمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة. وترفض بوليفيا بقوة أي عمل من شأنه أن يزعزع الاستقرار أو يعرض للخطر عملية الحوار والمصالحة الجارية التي أنشئت بمشاركة جميع الأطراف المعنية.

ونحثّ على توحيد الاتفاقات بشكل نهائي تمشياً مع الحوار الوطني الشامل للجميع، الأمر الذي سيمكّن أعضاء الحكومة، والأحزاب السياسية الممثلة في الجمعية الوطنية وكل قطاع من قطاعات المجتمع المدني من التوصل إلى توافق في الآراء وتنفيذ الاتفاقات بصورة بناءة من خلال التزام مشروع بتحقيق حل سياسي واجتماعي دائم هدفه الوحيد هو تحقيق ما فيه مصلحة شعب غينيا – بيساو، في احترام صارم لسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية.

ونقدّر المشاركة النشطة للاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثتها في غينيا – بيساو، والاتحاد الأوروبي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية ومكتب الأمم المتحدة المتكامل عن طريق ممثله الخاص، والجهود المتواصلة التي تبذلها من أجل تحقيق التقارب بين الأطراف المتنازعة. ونعتقد أن عمل المكتب، الذي يركّز على المبادرات الرامية إلى تهيئة فرص للحوار وتيسير التعاون في القطاعين الأمني والسياسي بهدف تشكيل حكومة جامعة، لا بد من تعزيزه. وسيكون من الأهمية بمكان زيادة قدرة المكتب على استخدام الوسائل السلمية لمعالجة الأزمة إذا أريد له أن يعطي نتائج أكثر فعالية وكفاءة. ولذلك، فإننا نؤيد التوصية الواردة في تقرير الأمين العام بأن يتم تجديد ولاية البعثة لمدة سنة أخرى.

ونشيد أيضاً بالعمل الذي تضطلع به تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، التي ترأسها البرازيل على نحو مناسب، ونؤكد على أهمية تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات والتعاون النشط مع مجلس الأمن، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. ونواصل تشجيع مبادرة منتدى المرأة من أجل السلام. تبيّن جهود النساء في غينيا – بيساو من أجل التوصل إلى حل سياسي أن المنظور الجنساني ومشاركة المرأة في الوساطة والحوار على جميع المستويات أمران أساسيان.

وفي الختام، نود أن نكرر مرة أخرى أنه في وقت الأزمة السياسية والمؤسسية والاجتماعية، ينبغي أن تكون كفالة رفاه السكان، لا سيما أشد فئاتهم ضعفاً، هي المصلحة العليا التي تقود غينيا – بيساو على مسار الاستقرار الدائم.

السيد تشانغ ديانبن (الصين) (*تكلم بالصينية*): تود الصين أن تشكر الممثل الخاص توري والسفير فييرا، رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطتيهما الإعلاميتين. ظلت الحالة في غينيا – بيساو مستقرة بوجه عام في الأشهر الأخيرة، إلا أنها لا تزال تحتاج إلى أن تعمل جميع الأطراف معاً من أجل التلاقي في منتصف الطريق إذا كان لها أن تحل المأزق السياسي بطريقة سلمية وفي أقرب وقت ممكن.

وتأمل الصين أن تأخذ الأطراف في غينيا – بيساو مصالح البلد بعين الاعتبار، وأن تكثف الحوار والاتصال فيما بينها من أجل رأب الصدع بسرعة، وتنفيذ اتفاق كوناكري في أقرب وقت ممكن، وتشكيل حكومة شاملة للجميع واستئناف جهود بناء الدولة. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل متابعة الحالة في غينيا – بيساو. وستواصل الصين دعم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو في ممارسة مساعيه الحميدة والقيام بجهود الوساطة تحت قيادة السيد توري، بهدف تنسيق الدعم الدولي لغينيا – بيساو، وتشجيع الحوار السياسي والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية في دورها كجهات وسيطة، مع الحفاظ على احترام سيادة غينيا – بيساو وسلامتها الإقليمية، ودعم بلدان المنطقة في تسوية المسائل الأفريقية من خلال وسائل أفريقية.

السيد بوليانسكاي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد موديبو توري، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية بشأن تطور الحالة السياسية في غينيا – بيساو. ونحيط علماً بتقرير الأمين العام (S/2018/110) والإحاطة التي قدمها السيد ماورو فييرا، الممثل الدائم للبرازيل ورئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام. تؤيد روسيا الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية من أجل تطبيع الحالة في غينيا – بيساو، التي تمر بأزمة داخلية سياسية واجتماعية واقتصادية طويلة الأمد.

ويساورنا القلق إزاء عدم إحراز تقدم ملموس في تنفيذ اتفاق كوناكري. ونود أن نؤكّد على مدى أهمية الاتفاق في التخفيف من العداء السياسي والحد من احتمالات نشوب نزاع في غينيا – بيساو. ونحثّ ممثلي البلد التنفيذيين والتشريعيين على التركيز على تشكيل حكومة شاملة لجميع الأطراف، وإدخال الإصلاحات، وخاصة المتعلقة بقطاع الأمن والدستور، وزيادة جهودهم المشتركة للتحضير للانتخابات البرلمانية والرئاسية. وسيكون من الحيوي تعزيز النظام الدستوري وسيادة القانون وحل المسائل الاجتماعية – الاقتصادية المتراكمة. ويسرنا أن القوى السياسية للبلد تواصل العمل مع مراعاة القانون وأن الجيش قد ظل محايداً. لقد أحطنا علماً بالبيان الصادر عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ٤ شباط/فبراير بشأن فرض جزاءات محددة الهدف على ١٩ من أعضاء النخبة السياسية في غينيا – بيساو.

وفيما يتعلق بإمكانية فرض تدابير مماثلة استناداً إلى أحكام قرار مجلس الأمن ٢٠٤٨ (٢٠١٢)، نودّ أن نشير إلى أن الغرض الرئيسي من القرار هو استعادة النظام الدستوري، الأمر الذي تم تحقيقه عملياً منذ عدة سنوات مضت. والنتيجة هي أن تدابير الجزاءات التي يفرضها القرار قد عفا عليها الزمن. ونرى أن معايير القرار بشأن الإدراج في القائمة لا علاقة تذكر لها بالحالة السياسية الراهنة في غينيا – بيساو، ولن تكون على أي حال قابلة للاستخدام ضد المشاركين في العملية السياسية الذين يتصرفون في إطار القانون.

ونجد أننا مضطرون أن نستنتج أن الآراء الواردة في تقرير الأمين العام عن حالة القطاع الأمني تُعطي الانطباع بأن هناك أمورا لم يجر التطرق إليها.

وكان من المنطقي مناقشة الكيفية التي يمكن بها لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو تنفيذ أحكام ولايته فيما يتعلق ببناء قدرات غينيا – بيساو على مكافحة الجريمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات، بعد وصف الحالة الراهنة الفعلية في تلك المجالات.

وعموما، بالنظر إلى الحالة العامة في غينيا – بيساو، نحن مستعدون للنظر في اقتراح الأمين العام لتمديد ولاية المكتب. بيد أننا نعتقد أن تركيز الممثل الخاص ينبغي ألا يقتصر على مساعدة شعب غينيا – بيساو للخروج من المأزق السياسي والإعداد للانتخابات البرلمانية في أيار/مايو فحسب، وإنما أيضا على التصدي بفعالية للأسباب الجذرية للمشاكل في غينيا – بيساو، والتي تكمن في التناقضات الهيكلية التي يتضمنها دستورها. وإن لم تكتمل أعمال الإصلاح الدستوري بحلول بداية الدورة الانتخابية المقبلة، من المحتمل أن يواجه البلد نفس المشاكل في ظل البرلمان والرئيس الجديدين.

الرئيس: سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الكويت.

أود في البداية أن أنضم إلى بقية أعضاء المجلس في تقديم الشكر للممثل الخاص للأمين العام، السيد موديبو توري، على إحاطته القيمة. كما أود أن أعرب عن تقديري لإحاطة السفير مارو فييرا بصفته رئيس تشكيلة غينيا – بيساو في لجنة بناء السلام. ونشيد بجهودهما لدعم الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في غينيا – بيساو.

نحن نتابع التطورات السياسية الأخيرة ونشعر بالأسف إزاء عدم تنفيذ متطلبات اتفاق كوناكري منذ توقيعه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. فمن غير المقبول عدم تعيين رئيس وزراء يحظى بتوافق آراء الطرفين المعنيين إلى هذا الحين، وهو الأمر الأساسي لتنفيذ باقي بنود الاتفاق.

إن الحالة في غينيا – بيساو تختلف عن باقي القضايا المطروحة أمام مجلس الأمن، فهي لا تحمل في أبعادها أي جوانب أمنية، إلا أنها للأسف ما زالت تواجه طريقا مسدودا منذ أكثر من عام يدفع ثمن انعكاساتها الداخلية شعب غينيا – بيساو. وبهذا الشأن، نشيد بالخطوات التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للدفع بالعملية السياسية، بما في ذلك التدابير المتخذة من قبلها لفرض جزاءات على من يعوق تنفيذ اتفاق كوناكري وقرارها لتمديد ولاية بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو لنهاية شهر آذار/مارس ٢٠١٨. ونؤكد في هذا الشأن على أهمية دور المنظمات الإقليمية في حل القضايا المتصلة بمنطقتها.

إن جهود مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو تستحق الدعم، حيث إنه يعمل في ظل مشهد سياسي صعب ومعقد، إلا أنه يحدونا الأمل في أن يستكمل المكتب جهوده لإحراز تقدم خلال الفترة المقبلة فيما يتعلق بإجراء انتخابات تشريعية هذا العام وإجراء انتخابات رئاسية في العام المقبل.

وبالنسبة للانتخابات التشريعية والرئاسية التي ستجري في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، يجب ضمان عقدها في الإطار الزمني المحدد. ولذا، ندعو مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، إلى جانب جميع الأطراف الفاعلة في غينيا – بيساو –كالاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية – إلى بذل كل الجهود لتحقيق ذلك. كما ندعو حكومة غينيا – بيساو إلى كفالة المشاركة الكاملة لمواطنيها خلال فترة الانتخابات وضمان أمن وحرية التعبير والتجمع للجميع.

إن التعاون القائم بين مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو ومنظمات المجتمع المدني بهدف تعزيز وتطوير دور المرأة في غينيا – بيساو أمر إيجابي. ونتطلع إلى بذل المكتب المزيد من الجهود لضمان مشاركة جميع مكونات المجتمع، وبوجه خاص المرأة والشباب، في العملية السياسية المقبلة، والاستمرار في تعزيز الجوانب الأخرى المنوطة بولايته إلى أن تنفرج الأزمة السياسية التي يشهدها البلد.

وفي الختام، نؤكد على أهمية اتفاق كوناكري كمرجع أساسي لحل هذه الأزمة السياسية، وعلى الجهود المبذولة من قبل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفخامة رئيس غينيا ألفا كوندي للدفع بالعملية السياسية في سبيل الحفاظ على أمن واستقرار غينيا – بيساو والمنطقة. ونعرب عن استعدادنا للتعاون مع كوت ديفوار في إعداد مشروع قرار لتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو استجابة لطلب الأمين العام. كما نؤيد إصدار بيان صحفي لتوضيح موقف المجلس الموحد تجاه الحالة في غينيا – بيساو.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل غينيا – بيساو.

السيد دِلفِن دا سيلفا (غينيا – بيساو) (*تكلم بالفرنسية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوة وفد بلدي إلى طاولة مجلس الأمن، وعلى إعطائي الكلمة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ بلدكم، الكويت، على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. ونتمنى لكم النجاح في عملكم.

وأود أن أشكر السيد موديبو توري، الممثل الخاص للأمين العام في غينيا – بيساو، على عرضه اليوم لتقرير الأمين العام (S/2018/110). كما أود أن أشكر السفير ماورو فييرا، ممثل البرازيل، مرة أخرى على بيانه البناء بشأن بناء السلام والنظام الدستوري والديمقراطي في غينيا – بيساو. وأود أن أعرب عن امتناننا لجميع سفراء الدول الأعضاء في مجلس الأمن على اهتمامهم ببلدي، غينيا – بيساو.

إن الأزمة السياسية في غينيا – بيساو لم تبدأ بتوقيع اتفاق كوناكري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، بل قبل ذلك بكثير. ويمثل اتفاق كوناكري خطوة في الاتجاه الصحيح من أجل حل الأزمة بتوافق الآراء. وخلال الـ ١٥ شهرا الماضية، أعرب الحزبان الرئيسيان – الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي وحزب التجديد الاجتماعي – مرارا وعلنا عن خلافهما بشأن نقطة حاسمة في الاتفاق، وهي وجوب وجود توافق في الآراء بشأن اختيار مرشح لمنصب رئيس الوزراء. وإذا تم التوصل إلى توافق في الآراء، سيقوم رئيس الجمهورية حينئذ بتعيين المرشح المتفق عليه، وفقا للدستور. ويؤكد الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي أنه كان هناك توافق في الآراء في كوناكري. ومن جانبه، يؤكد حزب التجديد الاجتماعي أنه لم يكن هناك توافق.

وبعد ١٥ شهرا، حال غياب توافق الآراء دون تعيين رئيس للوزراء، والذي يجب تعيينه بناء على توافق الآراء. فكيف يمكن للرئيس تعيين رئيس للوزراء بتوافق الآراء، دون الحصول مسبقا، على الأقل، على موافقة أكبر حزبين سياسيين؟ باختصار، إن الأزمة بشأن توافق الآراء هي التي أصابت اتفاق كوناكري بالشلل في الواقع، وهي سبب إطالة أمد الجمود في الأزمة السياسية المستمرة منذ ١٥ شهرا في غينيا – بيساو. والسؤال

المطروح هو كيفية التغلب على الأزمة المتعلقة بتوافق الآراء. ويعتقد البعض أن فرض جزاءات سيفضي إلى ذلك. ونحن لسنا متأكدين من ذلك. ويُستبعد أن تؤدي الجزاءات إلى نزع فتيل الأزمة، بل قد تفضي إلى نتائج عكسية. ومن المهم أن نأخذ في اعتبارنا أنه على الرغم من سهولة اعتماد جزاءات، فإن فرض توافق في الآراء أصعب بكثير. وعلى أي حال، فإنه من الواضح أن مواصلة السعي لإيجاد حل للأزمة هو الشيء الأهم الذي يجب علينا القيام به.

نحن بحاجة إلى حل توفيقي، لاسم يتمتع بالمصداقية، ولشخص يمكن لخلفيته المهنية والأكاديمية والسياسية أن تحقق ذلك الحل التوفيقي. نحتاج لشخص يتمتع بخلفية تمكنه من الجمع بين الأطراف، وبالتالي التوصل إلى حل توفيقي، من دون أن يكون المرشح المفضل للحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي وحزب التجديد الاجتماعي. والتعيين الأخير في منصب رئيس الوزراء لزعيم الحزب الأفريقي، المهندس أرتور سيلفا، وهو وزير سابق في أربع وزارات حكومية – المصائد والدفاع والتعليم والخارجية – يوحي بأنه هو الشخص المناسب للمساعدة على التوصل إلى ذلك الحل التوفيقي. علاوة على ذلك، بعد تعيينه، أعيد انتخاب سيلفا في الهيئات الأعلى للحزب الأفريقي ولجنته المركزية ومكتبه السياسي – في أحدث مؤتمر للحزب الذي اختتم قبل أيام قليلة، مما يثبت أنه قد اكتسب الثقة السياسية لأهم هيئات الحزب.

وقد عقد رئيس الوزراء سيلفا بالفعل اجتماعات عمل في بيساو، أود أن أقول إنها مشجعة، مع جميع الأطراف في اتفاق كوناكري – سفراء نيجيريا والسنغال والصين وغامبيا وممثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو. وأخيرا، من خلال تعيين أحد كبار زعماء الحزب الأفريقي، يمكن أن تتحقق العدالة للحزب الذي فاز بالانتخابات التشريعية الأخيرة. ولكن لن يكون هناك أي خاسرين لأنه سيكفل لحزب التجديد الاجتماعي تمثيلا قويا في حكومة تشمل جميع الأحزاب. الأمر ليس أمرا لا طائل منه. وبموجب مبدأ التسوية الذي يتيح قدرا من المرونة فيما يتعلق بمبدأ توافق الآراء، سيكون هناك فائز بلا شك – هو بلدي، غينيا – بيساو.

وفي الختام، أود أن أكرر شكرنا للأعضاء وأطمئن المجلس بأن غينيا – بيساو ستواصل التعويل على دعمهم في هذه الأوقات الصعبة من أجل السلام المدني والاستقرار السياسي والتضامن.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل توغو.

السيد كبايدو (توغو) (*تكلم بالفرنسية*): أود أولا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس مرة أخرى بشأن الحالة في غينيا – بيساو، بصفتي منسق سفراء البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعتمدة لدى الأمم المتحدة.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره عن الحالة في غينيا – بيساو (S/2018/110)، الذي قدمه اليوم السيد موديبو توري، ممثله الخاص، الذي نرحب به هنا، إلى جانب فريقه، والذي زودتنا إحاطته الإعلامية بصورة شاملة عن الحالة في ذلك البلد. وأخيرا، أود أن أشكر السيد ماورو فييرا على التزامه وجهوده بصفته رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام.

إن الأزمة في غينيا – بيساو، منذ أن بدأت، لم تبرح تشكل مصدر قلق كبير لرؤساء دول غرب أفريقيا، الذين لا يدخرون بالتالي جهدا من أجل التوصل إلى نتيجة إيجابية ودائمة. ظلت هذه المسألة مدرجة على جدول أعمال كل اجتماع لمؤتمر قمة عقد مؤخرا لمنظمتنا دون الإقليمية. وفي بياني الأخير أمام المجلس في آب/أغسطس (انظر S/PV.8031)، ناقشت انهيار تنفيذ اتفاق كوناكري، مما أدى إلى إمكانية اللجوء إلى جزاءات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ومنذ ذلك الحين، لا

يزال المأزق قائما، بالرغم من اقتراح خريطة طريق جديدة من جانب الرئيس خوسيه ماريو فاز في ختام الدورة العادية الثانية والخمسين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي عقدت في أبوجا في ١٦ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وأعيد التأكيد عليها في الدورة الاستثنائية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أديس أبابا التي عقدت في ٢٧ كانون الثاني/يناير، على هامش الدورة العادية ال ٣٠ لمؤتمر الاتحاد الأفريقي.

وفي ذلك الصدد، أرسل الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، السيد فور إيسوزيمنا غناسينغبي، بالتشاور مع أقرانه، بعثة للجنة الجزاءات الوزارية إلى غينيا – بيساو في ٣١ كانون الثاني/يناير و ١ شباط/فبراير ٢٠١٨، بقيادة السيد روبرت دوسي، وزير توغو للشؤون الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي. وكان الغرض منها هو تقييم التقدم الذي أحرزته أطراف الأزمة في تنفيذ الاتفاق وتقديم تقرير إلى رؤساء دول الجماعة عن العواقب المحتملة إذا استمرت حالة الجمود. عقب صدور ذلك التقرير، وبالنظر إلى أنه لم يحرز أي تقدم يذكر في تنفيذ اتفاق كوناكري بالرغم من الوساطة الجارية ودعوة جميع القادة السياسيين في غينيا – بيساو إلى إبداء روح المسؤولية واحترام دستور البلد من خلال الحوار الشامل للجميع والصريح، قرر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تفعيل آليات الجزاءات ضد الأفراد والمنظمات التي تعرقل تسوية الأزمة، بهدف تعزيز استعادة الحكم الديمقراطي واحترام سيادة القانون في غينيا – بيساو.

ونتيجة لذلك، خضعت ١٩ شخصية سياسية للجزاءات منذ ٤ شباط/فبراير، وفقا لقرارنا ٢٠١٨/٠١ بشأن جزاءات الأفراد الرامية إلى تعزيز استعادة الحكم الديمقراطي واحترام سيادة القانون في غينيا – بيساو. والقائمة ليست حصرية، لذلك تحتفظ لجنة رصد تنفيذ الجزاءات – التي تتألف من توغو وغينيا ومفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا – بالحق في تنقيحها حسب تغير الحالة على أرض الواقع. وهنا أود أن أوضح، كما أشار ممثل كوت ديفوار في وقت سابق، أن هذه الجزاءات قد فرضت من خلال القانون التكميلي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٢ بشأن نظم الجزاءات ضد الدول الأعضاء التي لا تحترم التزاماتها تجاه الجماعة، وتستند إلى المادة ٤٥ من بروتوكول الجماعة الاقتصادية المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد. وتشمل تعليق المشاركة في أنشطة الجماعة وحظر السفر وتجميد الأصول المالية للمشمولين بالقائمة وأسرهم، أينما كانوا.

ولا يمكن تنفيذ الجزاءات بفعالية من دون مساعدة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف والإقليمية. وفي ذلك الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة للدعوة إلى دعم متعدد الأوجه للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تنفيذ هذه التدابير، التي نأمل أن تساعد على تهيئة مناخ يفضي إلى استعادة الحوار فيما بين أبناء شعب غينيا – بيساو بغية حل هذا المأزق السياسي والمؤسسي الذي استمر طويلا.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أدعو جميع أطراف الأزمة في غينيا – بيساو إلى إبداء روح التوافق والمسؤولية والانفتاح على حل سلمي وتفاوضي ودائم لهذا النزاع، الذي يعرقل الجهود الإنمائية في البلد ومن ثم في المنطقة دون الإقليمية بأسرها، التي ما زالت تتعامل مع التحديات الأمنية المستمرة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.